

## تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

### أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي استجرت خلال الفترة من ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ويستكمل، اعتباراً من تاريخ صدور تقريره السابق (S/2012/507) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، سجل الأنشطة التي قامت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ٢٠٥٨ (٢٠١٢). وفي آذار/مارس ٢٠١٣، سيعرض على مجلس الأمن تقرير منفصل عن بعثتي للمساعدة في قبرص.

٢ - وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٦٠ فرداً من جميع الرتب وبلغ قوام عنصر الشرطة ٦٥ فرداً (انظر المرفق).

### ثانياً - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

٣ - تهدف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أولاً وقبل كل شيء إلى منع تجدد القتال، والمساهمة في الحفاظ على القانون والنظام وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وتتطلب ولاية القوة التوفيق، قدر الإمكان، بين الاعتبارات الأمنية والحفاظ على الوضع العسكري القائم، مع تمكين القبارصة الذين يعيشون ويعملون في المنطقة العازلة من متابعة ممارستهم الأنشطة المدنية والتمتع بحياة كاملة ومنتجة. ويؤدي هذا النهج، متى كان موفقاً، إلى بناء الثقة بين الطائفتين، ويسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة دعماً لعملية السلام.



## ألف - منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص صون سلامة المنطقة العازلة واستقرارها. واتسمت الفترة باستمرار انخفاض مستوى الانتهاكات العسكرية التي ترتكبها القوتان المتواجهتان. ولا يزال التعاون بين قوة الأمم المتحدة والقوتين المتواجهتين يتسم بعلاقة إيجابية مع التسلسل القيادي لكل منهما. وأقيمت علاقات عمل جيدة مع القائدين الجديدين للقوات التركية والقوات الأمنية للقبازصة الأتراك، واستمرت علاقات العمل الجيدة مع قائد الحرس الوطني.

٥ - بيد أن عدم اعتراف القوتين المتواجهتين بمذكرة عام ١٩٨٩ يظل يمثل مشكلة. ويستمر وجود المواقع العسكرية التي أُبلغ عنها سابقا والتي أنشأها القوتان المتواجهتان في المنطقة العازلة في انتهاك للوضع القائم في المنطقة. واحتفظت القوات التركية بنقطة التفتيش المنشأة في جيب لوروجينا. وقامت تلك القوات أيضا بعمليات تفتيش منتظمة لمركز الاتصال في ستروفيليا وتجاوز مرارا عدد أفراد قواتها في هذا المركز العدد المقرر، وذلك في انتهاك للوضع العسكري القائم. وتُحمّل الأمم المتحدة حكومة تركيا المسؤولية عن الوضع القائم في فاروشا.

٦ - ومثلما حدث في السنوات الأخيرة، لم تنفّذ القوتان المتواجهتان أي تدريبات عسكرية كبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمشيا مع الممارسة المتبعة منذ عام ٢٠٠٨، أعلن كل من الحرس الوطني والقوات التركية إلغاء تدريباتهما السنوية، المسماة رمزيا "نيكيفوروس" و "طوروس"، على التوالي. وعلى نفس المنوال، تظل بعثة الأمم المتحدة تسعى إلى مواصلة خفض التوتر في المنطقة العازلة عن طريق تنفيذ تدابير عسكرية لبناء الثقة. ولهذا الغاية، شرع قائد قوة الأمم المتحدة في حوار مع قائدي القوتين المتواجهتين. ورغم عدم تحقق نتائج ملموسة في هذا المجال الهام، فإن هذه المساعي تتيح الفرصة بالفعل لإجراء مناقشة ذات مغزى بشأن الأنشطة التي ستتحقق مستقبلا.

٧ - وبغية الحيلولة دون تصاعد التوترات، واصلت قوة الأمم المتحدة التصدي للمحاولات المستمرة التي تقوم بها القوتان المتواجهتان لإجراء تغييرات طفيفة على الوضع العسكري القائم عبر المنطقة العازلة. ونظرا لوجود بنية تحتية قوية للمراقبة والإبلاغ والاتصال، مدعومة بدوريات منتظمة، تم التمكن من تسوية المسائل في أدنى مستوى مقبول، ويشكل ذلك عنصرا هاما في الحفاظ على الثقة والاستقرار. وتظل قوة الأمم المتحدة تضطلع، من خلال دورها كجهة اتصال، بدور حاسم الأهمية في بناء الثقة بين القوتين المتواجهتين.

٨ - إلا أنه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أقامت القوات التركية سياجا، دون التشاور المسبق مع قوة الأمم المتحدة، في المنطقة العازلة جوار بلدة أفلونا بهدف منع الأنشطة المدنية غير المأذون بها قرب خط وقف إطلاق النار المحدد لها. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة بإزالة السياج. وردا على ذلك، قام نحو ١٠٠ جندي مسلح من القوات التركية بدخول المنطقة العازلة حيث أعادوا إقامة السياج، حيث تصدوا خلال ذلك لأفراد المفزة العسكرية لقوة الأمم المتحدة. واحتجت قوة الأمم المتحدة بشدة على هذا الانتهاك الخطير ثم انسحبت القوات التركية. وعقب ذلك، تم التفاوض بشأن حل تم بموجبه تفكيك السياج ووضعت قوة الأمم المتحدة ترتيبات بديلة لمعالجة الشواغل التركية.

٩ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، ازدادت التوترات بقدر كبير بين الجانبين، وذلك حينما قام ثلاثة من أفراد شرطة قبرص بالمرور عبر المنطقة العازلة قرب قرية لوروجينا أثناء مطاردة مركبة تابعة للقبازصة الأتراك بدعوى ارتكابها لمخالفات مرورية وقامت الشرطة القبرصية التركية باعتقالهم. واطلعت قوة الأمم المتحدة على أوضاع أفراد الشرطة وصحتهم خلال ساعات باستخدام قنوات اتصالها الشرطة والمدنية والعسكرية، وحضرت جلستي الاستماع العسكرية والمدنية بعد ذلك بيومين، وقامت بتيسير تسليم أفراد الشرطة في نيقوسيا في ذلك المساء. وقد أطلق سراح أفراد الشرطة بعد توجيههم إليهم بمخالفات بسيطة. ورغم عدم تمكن غرفة الاتصالات المشتركة من حل المسألة في ذلك الوقت، تستمر المفاوضات تحت رعايتها من أجل عودة مركبات شرطة قبرص.

١٠ - واستمرت التوترات المرتبطة بالتنقيب عن الموارد الطبيعية قبالة ساحل قبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت قبرص في مفاوضات مع عدد من الشركات الدولية الراغبة في استغلال الموارد المحتملة داخل أربعة قطاعات محددة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من الجزيرة. واحتجت تركيا على ذلك التطور ودعت الشركات إلى الانسحاب من العطاء أو مواجهة الإقصاء من مشاريع الطاقة الجديدة في تركيا. وأكد البيان موقف تركيا المؤيد لاعتراضات القبازصة الأتراك بأن تلك الأعمال تمس بحقوق طائفتهم. وردا على ذلك، أصدرت قبرص بيانا تدافع فيه عن حقها غير القابل للتصرف والسيادي في استغلال الهيدروكربونات في منطقتها الاقتصادية الخالصة، إلا أنها أكدت من جديد أن القبازصة الأتراك سيستفيدون من استغلال تلك المواد بعد التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية.

## باء - إزالة الألغام

١١ - يستمر الجانبان في منع الوصول إلى المناطق المغمومة الأربع المتبقية في المنطقة العازلة لأغراض إزالة الألغام. وهي مناطق توجد إحداها إلى الجنوب من فاروشا وتسيطر عليها القوات التركية، وتوجد ثلاث منها في جيب لوروجينا وتخضع لسيطرة الحرس الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل الحرس الوطني إزالة الألغام المضادة للأفراد من إحدى تلك المناطق المغمومة في المنطقة العازلة، وذلك بغية الامتثال لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي الوقت نفسه، لم يقم الحرس الوطني بإزالة ألغامه المضادة للدبابات.

١٢ - ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام لتشمل مناطق خارج المنطقة العازلة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. ومع ذلك، تظل هناك شواغل، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق المزروعة بالألغام قرب المنطقة العازلة على طول خط وقف إطلاق النار لكل جانب. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدى حدوث فيضانات شديدة إلى زيادة القلق إزاء احتمال ترحيل الألغام من أحد حقول الألغام التابعة للقوات التركية إلى داخل المنطقة العازلة. ورغم أن قوة الأمم المتحدة اتخذت خطوات لاحتواء الخطر، بمساعدة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن تلك المشكلة لم تحل بعد. ويوصى بشدة بإزالة حقول الألغام المتاخمة للمنطقة العازلة بوصف ذلك تدبيراً من تدابير السلامة وبناء الثقة في آن واحد.

## جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ٣٥ مشروعاً من جملة ٤٠ مشروعاً مدنياً في المنطقة العازلة للطائفتين، حيث تعلق ذلك بصفة رئيسية ببناء المنازل، والمشاريع التجارية، من قبيل حدائق توليد الطاقة الشمسية. ولدعم تلك الأنشطة، تقوم قوة الأمم المتحدة بانتظام بتيسير تقديم الخدمات الأساسية للطائفتين فضلاً عن تحسين البنية التحتية وتعهدها للمرافق والخدمات العامة في المنطقة العازلة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير الحالي عدداً قليلاً من حالات التعاون المشترك على صعيد العمل التقني ذلك الذي سجل في تقريره السابق.

١٤ - ومع تأييد قوة الأمم المتحدة للتعاون وغيره من المشاريع المدنية في المنطقة العازلة، فهي تعارض بشدة الأنشطة المدنية غير المأذون بها، خاصة عند وجود احتمال لأن تؤدي تلك الأنشطة إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة العازلة، والتأثير سلبيًا بالتالي على الوضع العسكري القائم. وينبغي أيضاً أن يمتد التعاون مع قوة الأمم المتحدة ليشمل اتخاذ المحاكم

إجراءات عاجلة في القضايا المعلقة المتصلة بالاعتداء على أفراد قوة الأمم المتحدة وإلحاق أضرار بممتلكات الأمم المتحدة. وهناك ثلاث دعاوى قضائية ناجمة عن تلك الأحداث وتعلق بقبارصة يونانيين لم يبت فيها بعد. وتستمر القيود المفروضة من حين لآخر على موظفي الأمم المتحدة المنحدرين من أصول قبرصية يونانية والساعين إلى الاضطلاع بمهامهم في الشمال.

١٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت جامعة جديدة في قرية بيللا المشتركة بين الطائفتين والواقعة في المنطقة العازلة. وفي حين أن عدد المجموعة الأولية من الطلاب لم يتجاوز ١٤٥ طالبا، ينحدر معظمهم من القبارصة اليونانيين، يمكن أن يزداد عدد المتحقين بالجامعة ليتجاوز ٢٥٠٠ طالب. ويمكن لهذه الأعداد أن تضاعف عدد السكان المحليين وتهدد التوازن الديمغرافي الدقيق في القرية. ولا يسمح لأي جانب أن يحتفظ بوجود شرطة متفرغة تابعة له في تلك القرية. ويظل القلق ينتاب قوة الأمم المتحدة، بوصفها نقطة الاتصال الأولى فيما يتعلق بمسائل القانون والنظام، إزاء أثر الجامعة على الحالة الأمنية في هذه المنطقة الحساسة من المنطقة العازلة. وتعتبر قوة الأمم المتحدة المشروع غير مأذون به إلى حين معالجة جميع الشواغل المتعلقة بالأمن والقانون والنظام والشواغل المدنية.

١٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة معالجة المسائل اليومية الإنسانية والمتعلقة بالرفاه التي تواجه القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الشمال والتي تواجه القبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب. وأجريت ١٩ زيارة منزلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكثيرا ما تم الإعراب عن القلق إزاء الحالة الصحية المتدهورة لكبار السن من القبارصة اليونانيين والموارنة وعدم وجود أطباء يتحدثون اليونانية لعلاج هؤلاء المرضى. وبالنسبة للقبارصة الأتراك في الجنوب، شكلت مسائل الرفاه والعقبات أمام أداء العبادات الدينية المسائل المثيرة للقلق. ولم تطرأ أي مستجدات فيما يتعلق بإنشاء مدرسة لتعليم اللغة التركية في ليماسول. ويسرت قوة الأمم المتحدة تنظيم ٢٥ مناسبة دينية واحتفالية شارك فيها نحو ٥٠٠٠ شخص، عُقدت في المنطقة العازلة أو استلزم عبورها إلى أي من الجانبين.

١٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية أسبوعيا إلى ٣٤٧ من القبارصة اليونانيين و ١٢٦ من الموارنة في الشمال. وواصلت قوة الأمم المتحدة مراقبة عمل المدارس القبرصية اليونانية في شبه جزيرة كارباس. وقامت قوة الأمم المتحدة بتيسير إمداد المدارس بالكتب المدرسية والمواد التعليمية رغم أن ذلك اكتمل بعد بداية السنة الدراسية نتيجة لبعض حالات التأخير في الحصول على الموافقة من القبارصة الأتراك.

١٨ - وساعدت قوة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية والإنسانية المتصلة بحبس ١٣ من القبارصة الأتراك في الجنوب و ٧ من الموارد والقبارصة اليونانيين في الشمال، والاحتجاز المؤقت لأفراد في الجانبين. وقامت قوة الأمم المتحدة بزيارات أسبوعية ويسرت زيارات للأسرى للسجناء في مرافق الاحتجاز للتحقق من أحوال المحتجزين الذين يقضون أحكاما بالسجن لدى الطائفة الأخرى وما يتلقونه من رعاية فيها. وحضرت قوة الأمم المتحدة جلسات استماع في المحاكم لتعزيز الثقة في الإجراءات القضائية.

١٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التعاون بين الطائفتين. ويسرت القوة تنظيم أكثر من ٨٣ مناسبة مشتركة بين الطائفتين، شارك فيها أكثر من ٢ ٧٧٨ شخصا، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين. وشملت تلك المناسبات اجتماعات منتظمة بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت رعاية سفارة سلوفاكيا، فضلا عن مناسبات رياضية وثقافية وتعليمية. كما يسر كل من قوة الأمم المتحدة وفريق المساعي الحميدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناقشات بشأن المرأة والسلام والأمن.

٢٠ - ودعمت قوة الأمم المتحدة أيضا مجموعة متنوعة من المشاريع المشتركة بين الطائفتين التي اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المحليون بتنفيذها في المنطقة العازلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، دعمت قوة الأمم المتحدة عقد مؤتمر مشترك بين الأقاليم لجمعيات المجتمع المدني دام أكثر من أربعة أيام في المنطقة العازلة بين معبري فندق ليدرا بالاس. وتولت تنظيم المناسبة شبكة مجتمع مدني قبرصية ومولته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وجمع بين ٢٠٠ مندوبا، من ممثلي منظمات المجتمع المدني من ٢٨ بلدا، من العاملين في المصالحة في وسط وشرق أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقبرص.

٢١ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، لترميم مواقع التراث الثقافي على جانبي الجزيرة. وأكمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة، تحقيق استقرار المباني في معبر شارع ليدرا/لوكماسي. في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الاتحاد الأوروبي عن برنامج مساعدة سنوي بقيمة ٢٧,٢ مليون يورو يرمي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للطائفة القبرصية التركية، بالاستفادة من المساعدة الكبيرة المقدمة منذ عام ٢٠٠٦. وسيركز البرنامج على تعزيز التكامل الاقتصادي للجزيرة، مع الهدف العام المتمثل في المساعدة على التحضير لإعادة توحيدها.

٢٢ - وواصلت شرطة قوة الأمم المتحدة مساعدة وتيسير عدد من تحقيقات دوائر الشرطة لدى كل من الطائفتين في الجرائم التي وقعت داخل المنطقة العازلة. وقد قامت بذلك بتسيير الدوريات المشتركة مع السلطات المحلية للتصدي لأنشطة التهريب والصيد والسرقات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ١٤ عملية سرقة وأُجريت ٢١ عملية تحقيق؛ بما في ذلك تنفيذ أمر تفتيش فيما يتعلق بمسألة تتصل بالمخدرات في قرية بيلا المشتركة بين الطائفتين. واتسم بالأهمية بصفة خاصة تيسير نقل أربعة أشخاص معتقلين لتهم جنائية من الشمال إلى الجنوب، منهم ثلاثة أشخاص مطلوبون بموجب أوامر قبض أوروبية.

٢٣ - وتقوم شرطة قوة الأمم المتحدة بتيسير كل من اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصالات المشتركة. وواصلت اللجنة التقنية عقد الاجتماعات بصورة منتظمة، حيث عقدت خمسة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت المناقشات تدابير بناء الثقة بين الطائفتين، مثل مشروع توعية مقرر لقطاع التعليم العالي في الطائفتين للتوعية بمسائل القانون والنظام داخل المنطقة العازلة وفيما يتعلق بالمقارعة المعتقلين من كل طائفة لدى الطائفة الأخرى. وواصلت غرفة الاتصالات المشتركة العمل بمثابة محفل للجانبين للتعاون وتبادل المعلومات بشأن المسائل الجنائية. وتم استلام ٣٥ طلبا جديدا للمعلومات وأعطى ٧٤ ردا.

٢٤ - وتواصل شرطة قوة الأمم المتحدة توفير الحراسة للقوافل التي تنقل مدنيين من المقارعة الأتراك وإمدادات إنسانية في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين زعميي الطائفتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ عند افتتاح معبر ليمنيثيس/يشيليرماك. ومع أن حركة المرور خلال المعابر تظل تجري بدون عوائق على نحو معقول، زاد الجانب القبرصي التركي التقدم بطلبات الحصول على حراسة رسمية بوتيرة أعلى من الوتيرة المتفق عليها، من توفير فريق حراسة ثلاث مرات في الأسبوع، إلى ما يبلغ ست حراسات في أسبوع واحد، وأحيانا مرتين يوميا. ورغم أنه يتم تيسير غالبية تلك الطلبات، فقد رفضت قوة الأمم المتحدة تلبية بعضها نظرا لمخالفتها الاتفاق الأصلي ولنقص الموارد.

٢٥ - وعقدت اللجنة المعنية بالمعابر، التي كلفها زعيم المقارعة اليونانيين وزعيم المقارعة الأتراك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالتوصل إلى اتفاق بشأن المعابر الجديدة، اجتماعا واحدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتظل أعمال اللجنة مجمدة نظرا لعدم تمكن الجانبين من الاتفاق على موقع المعبر الجديد المقبل.

٢٦ - وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، سجلت قوة الأمم المتحدة أكثر من ٦٦٠.٠٠٠ عملية عبور رسمية من خلال المنطقة العازلة، وتلك وتيرة مماثلة للفتريات السابقة. وخلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغت قيمة البضائع التي عبرت من الجنوب إلى الشمال نحو ٠,٥ مليون يورو، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً عن الفترة التي شملها التقرير السابق. وبلغت قيمة البضائع التي نُقلت في الاتجاه المعاكس نحو ٢,١ مليون يورو، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧٥ في المائة عن الرقم الوارد في التقرير السابق، نتيجة لتوقف الإمداد بالكهرباء.

### ثالثاً - اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين

٢٧ - واصلت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ مشروعها المشترك بين الطائفتين المتعلق باستخراج رفات المفقودين وتحديد هوياتهم وإعادةهم إلى ذويهم. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت أفرقة علماء الآثار المشتركة بين الطائفتين والتابعة للجنة قد استخرجت رفات أكثر من ٩٠٠ فرد على جانبي الجزيرة. واللجنة ملتزمة بأن تظل التحليلات الجينية التي تقوم بها على أعلى مستوى من أفضل الممارسات الدولية. وتحقيقاً لذلك الغرض، تعاقدت اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٢ مع المختبر الوراثي التابع للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك لإجراء تحليل عينات الحمض النووي. وحتى الآن، أرسلت اللجنة أكثر من ٧٨٠ عينة لفحصها لدى المختبر الوراثي. وتتولى الوحدة الجينية المشتركة بين الطائفتين والتابعة للجنة القيام بالأجراءات النهائية لتحديد الهوية في المختبر الأثرولوجي المشترك بين الطائفتين والتابع للجنة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وحتى الآن، أعيدت رفات ٣٣٦ شخصاً إلى ذويهم، بما في ذلك رفات ١٦ شخصاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

### رابعاً - الجوانب المالية والإدارية

٢٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٦٦/٢٦٨ مبلغاً قدره ٥٤,٦ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويشمل ذلك المبلغ تبرع حكومة قبرص، الذي يمثل ثلث صافي تكاليف القوة، أي ما يعادل ١٧,٥ مليون دولار، وتبرع حكومة اليونان البالغ ٦,٥ ملايين دولار. وإني أدعو البلدان والمنظمات الأخرى أن تبرع بالمثل، بهدف خفض ذلك الجزء من تكاليف القوة الذي تغطيه الأنصبة المقررة.



٢٩ - وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٢ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستقتصر على المبلغ الذي تعتمد الجمعية العامة.

٣٠ - وحتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما قدره ١٣,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٤٥٥,٩ مليون دولار.

٣١ - وقد سُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ فقط، على التوالي، نظرا لتأخر استلام الأنصبة المقررة.

## خامسا - ملاحظات

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع هادئا ومستقرا غالبا على طول خطي وقف إطلاق النار. وبذلت القوتان المتواجهتان التعاون لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأحجمتا بوجه عام عن إتيان أفعال يمكن أن تعطل الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات السياسية. وشكل انخفاض مستوى الانتهاكات العسكرية وإلغاء التدريبات السنوية من الجانبين تطورين مشجعين. وينبغي للقوتين المتواجهتين الاستفادة من هذا الاتجاه الإيجابي والاشتراك في العمل مع قوة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة.

٣٣ - بيد أن الأحداث التي وقعت في أفلونا في تشرين الثاني/نوفمبر شكلت أمرا مؤسفا وتنبها إلى ضرورة تفادي الأعمال الانفرادية. وفي الظروف التي تنشأ فيها شواغل، ينبغي للطرفين الاستفادة من آليات الاتصال القائمة مع قوة الأمم المتحدة، إذ سيؤدي ذلك إلى بناء الثقة بين الجانبين. وأؤكد من جديد اعتقادي بأن الوضع سيتحسن إذا قبل الجانبان رسميا مذكرة عام ١٩٨٩ التي تطبقها الأمم المتحدة على مدى الـ ٢٣ عاما الماضية لتنظيم الأنشطة في المنطقة العازلة.

٣٤ - واعتقال أفراد شرطة قبرص من قبل نظرائهم من القبارصة الأتراك في أيلول/سبتمبر لا يظهر أن المنطقة العازلة يسهل المرور عبرها وحسب، بل يبين أيضا التحدي الذي يواجهه قوة الأمم المتحدة في رصد كامل طول المنطقة في ظل الموارد الراهنة. وببين ذلك أيضا ضرورة تحلي الجانبين بضبط النفس. وقد مكنت الطريقة الشفافة والسريعة التي عالج بها

الجانب القبرصي التركي المسألة من التخفيف من حدة التوتر. وإنني أشيد بهذا النهج، وكذلك بالدور البناء الذي قامت به قوة الأمم المتحدة. وأحث الطرفين على زيادة استخدام غرفة الاتصالات المشتركة لتعزيز قدرتهما على إدارة الحوادث من هذا القبيل.

٣٥ - وظلت حالة السلامة والاستقرار في المنطقة العازلة تتأثر سلبا بالأنشطة المدنية غير المأذون بها. ومن الضروري أن يحترم السكان المحليون والسلطات المحلية سلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على الموافقة على الأنشطة أو رفضها في المنطقة العازلة. وتأتي الجامعة في قرية بيلا مثالا على الأنشطة التي تهدد بإيجاد أمر واقع محليا وهي مسألة تثير القلق. وأدعو سلطات الجانبين إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإزاء الأفراد أو الكيانات الذين يقومون بأنشطة غير مأذون بها في المنطقة العازلة ويشكلون بذلك تحديا لسلطة قوة الأمم المتحدة، وقدرتها بالتالي على مساعدة الجانبين على الالتزام بترتيبات وقف إطلاق النار.

٣٦ - ولا أزال أعتقد أن إقامة روابط واتصالات اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية، أو في مجالات أخرى مشابهة، ستؤثر تأثيرا إيجابيا في المناخ السائد على الحدود. فمن شأن هذه الاتصالات أن تعزز مشاعر الثقة بين الطائفتين وتساعد على معالجة الشواغل المتعلقة بالعزلة التي أعرب عنها القبارصة الأتراك. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين لن يساهم في تيسير إعادة التوحيد في نهاية المطاف فحسب، بل سيعزز أيضا احتمالات تحقيقها. وفي سياق عملية سلام تحظى بتأييد دولي، لن تؤدي الجهود العكسية سوى إلى نتائج عكسية.

٣٧ - وتستمر التوترات والعبارات الخطابية في قبرص وما حولها فيما يتصل باستغلال الموارد الطبيعية، ويشكل ذلك مصدرا للقلق. ومرة أخرى أدعو جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتجنب زيادة حدة التوترات، التي قد تنعكس سلبا على الحالة الأمنية، بما في ذلك في المنطقة العازلة. وعلى العكس من ذلك، من المهم ضمان أن أي ثروة تكتشف حديثا، وهي ثروة ملك لجميع القبارصة، تؤدي إلى تحقيق فائدة للطائفتين معا. ولم تؤد التطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى إلى تأكيد اعتقادي بأن الاكتشاف يشكل حافزا قويا لجميع الأطراف لإيجاد حل دائم لمشكلة قبرص. ويحدوني الأمل في أن يحقق ذلك تعاوننا أعمق من أجل مصلحة جميع الأطراف المعنية في المنطقة.

٣٨ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم العمل حاسم الأهمية الذي يتم بالنيابة عن أسر الضحايا من خلال اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين. وإني أعتد على دعم جميع الأطراف للحفاظ على الطابع غير السياسي والمشارك بين الطائفتين لعمل اللجنة. وأحث جميع الأطراف، مرة أخرى، على ضمان قدرة اللجنة على تلبية احتياجاتها المتعلقة باستخراج

الجثث في جميع أنحاء الجزيرة. وأشيد بالدعم المالي المقدم من فرادى الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي للجهود المشتركة بين الطائفتين التي تقوم بها اللجنة.

٣٩ - وفي حين أكمل الحرس الوطني عملية إزالة جزئية للألغام في منطقة ملغومة واحدة بالمنطقة العازلة، لا تزال في الجزيرة حقول ألغام سواء في المنطقة العازلة أو خارجها. وتذكر الفيضانات التي حدثت في شهر تشرين الأول/أكتوبر بالخطر الذي تمثله تلك الألغام، ليس على الأفراد لعسكريين القائمين بالدوريات وحسب، بل وعلى المدنيين. وأهيب بالطرفين أن يقوما، دون تأخير، بتيسير الوصول إلى المناطق المغمومة المتبقية داخل المنطقة العازلة وخارجها، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٥٨ (٢٠١٢). والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الطرفين في تحقيق تطلعهما إلى جعل قبرص خالية من الألغام.

٤٠ - وأشجع الطرفين على مواصلة الجهود لإحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بإقامة معابر جديدة في المستقبل. وسيساعد التقدم في هذا المجال في تحسين الثقة عموما بين الطائفتين. وأحث الطرفين على السعي، من خلال مناقشات عملية وموجهة نحو تحقيق النتائج، إلى إبرام اتفاقات مفيدة للجانبين تسفر عن مزيدا من التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين الطائفتين.

٤١ - ومن المؤسف أن القيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة المحليين لا تزال قائمة. فالمنظمة تعتبر حرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة مسألة مبدأ وضرورة تقتضيها الاحتياجات التنفيذية لقوة الأمم المتحدة. وإنني أدعو السلطات القبرصية التركيبية إلى احترام ذلك المبدأ.

٤٢ - ولا تزال قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في الجزيرة بفرض سلطتها في المنطقة العازلة والمساهمة في استتباب الهدوء وحل مختلف المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية لكلتا الطائفتين. بيد أن قدرتها على القيام بذلك الدور تعتمد على التزام الجانبين بالامتناع عن تحدي سلطة القوة ومشروعيتها في المنطقة العازلة. وتؤدي القوة أنشطتها بالتعاون وثيق مع بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها، بقيادة مستشاري الخاص، وجهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة في الجزيرة. وأوصي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر، تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٤٣ - وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٠٢٥ (٢٠١٢)، ستواصل الأمانة العامة مشاركتها في التخطيط للطوارئ فيما يتصل بالتسوية. وستظل عملية التخطيط مسترشدة بما يستجد من تطورات في المفاوضات وآراء الطرفين فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، سأبقي عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قيد الاستعراض الوثيق، مع مراعاة التطورات المستجدة محليا وآراء الطرفين، وسأعود إلى مجلس الأمن بتوصيات، حسب الاقتضاء، من أجل إجراء مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستويات قوامها ومفهوم عملياتها، حالما تستدعي الضرورة ذلك.

٤٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لكل من ممثلي الخاصة ورئيسة البعثة، ليزا م. بوتنهايم، وقائد القوة، اللواء تشاو ليو، وللعاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص رجالاً ونساءً، لما أبدوه من كفاءة والتزام في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وأفراد للشرطة في قوة الأمم المتحدة  
لحفظ السلام في قبرص (حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين <sup>(أ)</sup>	٢٩٥
النمسا	٤
كندا	١
الصين <sup>(ب)</sup>	٢
هنغاريا	٧٧
سلوفاكيا <sup>(ج)</sup>	٢٠٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٧٤
<b>المجموع</b>	<b>٨٦٠</b>

البلد	شرطة الأمم المتحدة
أستراليا	١٥
البوسنة والهرسك	٨
كرواتيا	٤
السلفادور	١
الهند	٨
أيرلندا	١٢
إيطاليا	٤
الجيل الأسود	٣
صربيا	٢
أوكرانيا	٨
<b>المجموع</b>	<b>٦٥</b>

(أ) تشمل الوحدة الأرجنتينية جنودا من البرازيل (١) وشيلي (١٥) وباراغواي (١٤).

(ب) تستخدم الصين وظيفة كندية شاغرة ووظيفة بريطانية شاغرة في مقر القوة.

(ج) تشمل الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٢) وصربيا (٤٦).

